



الاتفاقيات الاقتصادية

تعرف الاتفاقيات الاقتصادية بأنها اتفاق بين دولتين أو أكثر على اتخاذ إجراءات محددة لتشجيع التبادل التجاري فيما بينها، وأهم هذه الإجراءات ما يلي:-

١. الإعفاء الفوري أو التخفيض التدريجي للوصول للإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وتسمى باتفاقيات تجارة حرة.
٢. الإعفاء أو التخفيض من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على سلع محددة وتسمى بالاتفاقيات التفضيلية
٣. الإزالة أو التخفيض من القيود غير الجمركية المفروضة على تبادل السلع بين هذه الدول، بحيث تكون الامتيازات الممنوحة حق لجميع الدول المشاركة.

الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل

هي الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة الطرف في الاتفاقية بمقتضى التعريف الجمركية على السلع المستوردة، وكذلك الرسوم والضرائب الأخرى التي تفرضها على السلع المستوردة ولا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها، أيًا كان اسم هذه الرسوم والضرائب.

ولا يدخل في هذا التعريف الرسوم التي تستوفى مقابل خدمة محددة مثل رسوم الأراضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ.

القيود غير الجمركية

وهي التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف في الاتفاقية للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية أو النقدية أو الإدارية التي تفرضها على الاستيراد.

الإعفاءات التي تمنحها الاتفاقيات الاقتصادية

تختلف الاتفاقيات الاقتصادية من حيث درجة تضمنها للإعفاءات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وهي على النحو التالي:-

- **إعفاءات كلية:**
وتتضمن إعفاء كامل للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل أو إعفاء كامل للرسوم الجمركية فقط لكافة السلع والمنتجات أو لمجموعة محددة من السلع يتم تحديدها في قائمة أو قوائم سلعية ترفق بالاتفاقية.
- **إعفاءات جزئية**
وتتضمن إعفاء جزئي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، أو إعفاء جزئي للرسوم الجمركية فقط وذلك لكافة السلع والمنتجات أو لمجموعة محددة من السلع يتم تحديدها في قائمة أو قوائم سلعية ترفق بالاتفاقية.
- **إعفاءات تدريجية (تفكيك تدريجي)**
وتتضمن إعفاء تدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، أو إعفاء تدريجي للرسوم الجمركية فقط وذلك لكافة السلع والمنتجات أو لمجموعة محددة من السلع يتم تحديدها في قائمة أو قوائم سلعية ترفق بالاتفاقية.



البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى

- تاريخ توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ٢٧-٢-١٩٨١.
- دخلت حيز التنفيذ بموجب المرسوم الاتحادي رقم (١٦) لسنة ١٩٨٦
- بدء بتاريخ ١٤-٣-١٩٩٨ تنفيذ اتفاقية منطقة تجارة حرة عربية كبرى بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم(٣/٣) لسنة ١٩٩٨ .
- عدد الدول التي انضمت إلى هذه المنطقة هي ثمانية عشر دولة عربية وهي (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية سورية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، السودان، اليمن، فلسطين ، الجزائر).

قواعد الإعفاء

- تم إعفاء كافة السلع المتبادلة مباشرة بين الدول العربية الأعضاء في اتفاقية منطقة تجارة حرة عربية كبرى من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل في ١-١-٢٠٠٥.
- شريطة أن تكتسب السلع صفة المنشأ العربي وفق قواعد المنشأ المتفق عليها في إطار جامعة الدول العربية

الاستثناءات

- يستثنى من الإعفاء المنتجات والمواد المستتناه لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية مثل: التبغ ومصنوعاته، المشروبات الكحولية.

